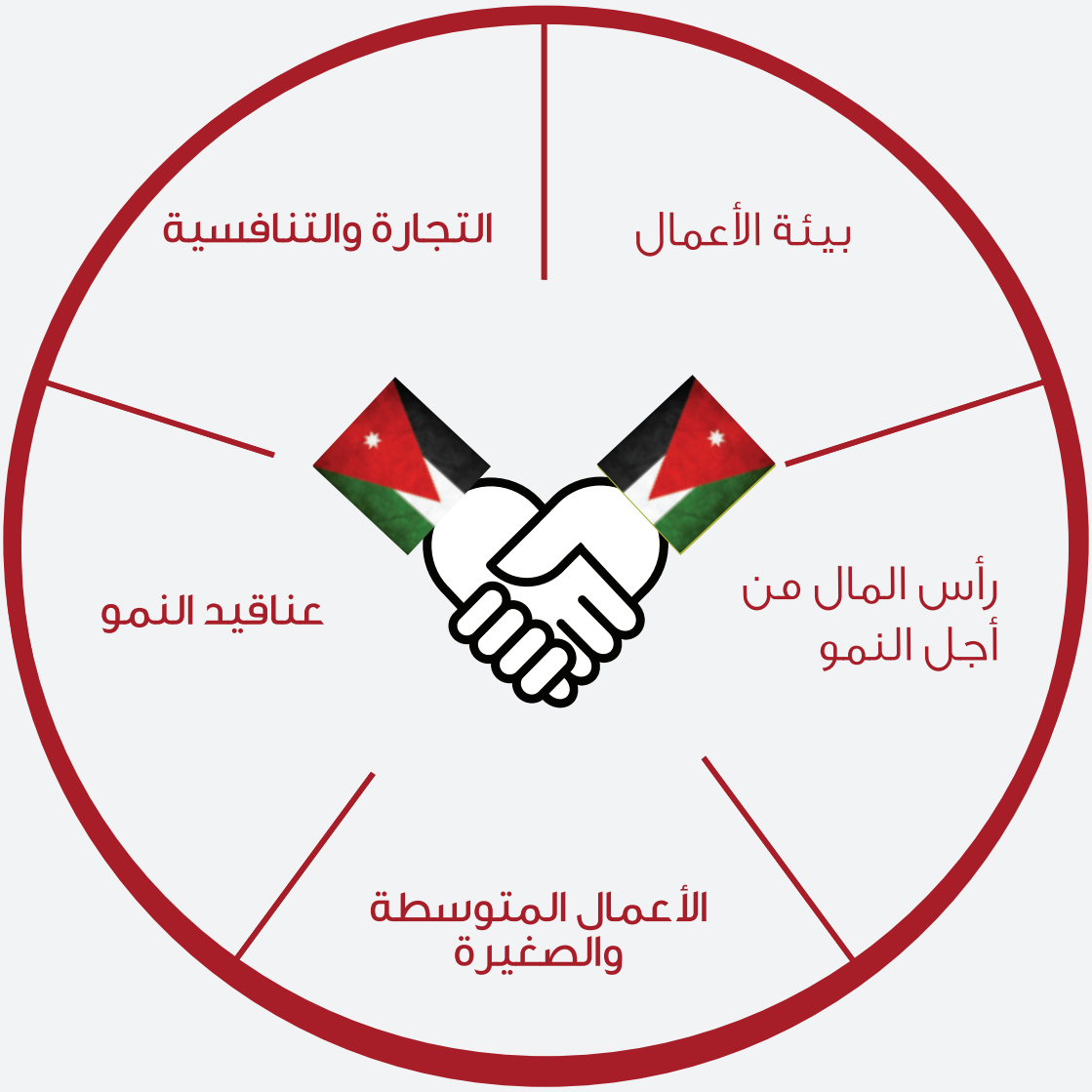
بيئة الأعمال
التجارة والتنافسية
رأس المال من أجل النمو
عناقيد النمو
الأعمال المتوسطة والصغيرة

التجارة والتنافسية

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تشجيع الصناعات الوطنية وزيادة تنافسيتها	تحديث وثيقة السياسة الصناعية.
	إنشاء مرصد صناعي.
تطوير التشريعات الاقتصادية الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار	توحيد التصنيف القياسي للأنشطة الاقتصادية ISIC4
	مراجعة وتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالصناعة ومنها نظام غرف الصناعة.
	تطوير قانون حماية الإنتاج الوطني ومكافحة الإغراق والدعم.
تعزيز مبدأ العناقيد الصناعية وتحقيق الترابطات الصناعية	تطبيق مبدأ العناقيد الصناعية في المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة.
	تفعيل برنامج الترابطات الوطنية.
تخفيض الكلف التشغيلية على القطاع الصناعي الأردني من خلال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة	تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بالقرب من التجمعات الصناعية .
	توفير بدائل الطاقة المختلفة وتحفيز الصناعة المحلية لأنظمة مصادر الطاقة البديلة.
	تنفيذ برامج شاملة للطاقة المتجددة وترشيد الطاقة من خلال صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، لتشمل تقديم برامج ومشاريع للدعم الفني والمالي والقروض الميسرة والمنح للقطاعات المختلفة بما فيها المنازل، إلى جانب إدارة وتوجيه حملات التوعية الشاملة لقطاع الطاقة المتجددة.
تعزيز المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية	تطوير المنتج الأردني من حيث المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتج وأساليب التصنيع الحديثة.
	توفير الدعم المالي والفني للشركات لزيادة قدرتها على الابتكار في عملياتها واعتماد التكنولوجيا وتطويرها وذلك لزيادة تنافسيتها في السوق المحلي والعالمي.
	إنشاء مركز لتصميم المنتجات.
	تعزيز دور البحث العلمي التطبيقي لخدمة الصناعة الوطنية من خلال إنشاء مركز للبحث العلمي والتطوير في الجامعات الأردنية ممول من القطاع الخاص وتوجيه الاستثمارات في مجال البحث العلمي والتطوير.
	توفير برامج الدعم وآليات التمويل بشروط ميسرة لأغراض تطوير المنتجات وطرق التصنيع.
	رفع الكفاءات المهنية للعاملين في القطاع الصناعي.
تعزيز مساهمة القطاعات الخدمية الأكثر توليدا للدخل والوظائف	إقرار وتنفيذ الخطة الشمولية لتنمية قطاع الخدمات وتعزيز تنافسيته.
	إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتجارة الخدمات.
فتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية من سلع وخدمات وتعظيم استفادة القطاع الخاص من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي ترتبط بها المملكة	تحديث وثيقة السياسة التجارية.
	إقرار وتنفيذ استراتيجية وطنية للتصدير .
	استكمال جولات التفاوض مع عدد من الشركاء التجاريين: • الاتحاد الأوروبي. • دول مجلس التعاون الخليجي. • المكسيك.
	تنظيم المعارض والوفود التجارية وبعثات ترويج الصادرات.
	إعداد منشورات وبرامج توعية القطاع الخاص بأوجه الاستفادة الكامنة من الاتفاقيات التجارية.
	استحداث علامة تجارية مميزة للمنتجات المصنعة محلياً ونشرها دولياً
	توفير خدمات ترويج صادرات حديثة لرجال الأعمال المبدعين.
	تطوير العلاقات التجارية والعمل على إعداد إطار تشريعي وقانوني لتنظيم العلاقة التجارية مع الأسواق غير التقليدية.
	أعداد وتنفيذ خطة لتعزيز الصادرات من السلع والخدمات في القطاعات الواعدة والتي تتمتع بالفرص التصديرية.
	توجيه برامج الدعم الفني للشركات القائمة لتمكينها من الوصول إلى أسواق جديدة.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير وتحسين إجراءات تيسير التجارة بما في ذلك البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية وكذلك توحيد مرجعيات الفحص للمواد الغذائية المستوردة	إعداد دراسة تحليلية شاملة للإجراءات غير التعريفية المعيقة للتجارة.
	زيادة سعات التخزين وتحديث الصوامع ومستودعات التخزين لدى القطاعين العام والخاص.
	إنشاء مراكز لوجستية في العقبة والمناطق الحدودية لخدمة الصادرات الوطنية وتجارة العبور (الترانزيت).
	تطوير معايير نسب الاستهداف للمواد الغذائية على نظام الأسيكودا باعتماد معايير إضافية ترتكز على التاجر وبلد المنشأ بشكل متواصل.
	موائمة متطلبات الانضمام إلى برنامج التاجر الذهبي بين الجهات الحكومية والجمارك والمواصفات والمقاييس والمؤسسة العامة للغذاء والدواء.
	اعتماد معايير تقييم المخاطر لتحديد المخاطر المرتبطة بالغذاء.
	إقرار قانون النقل المتعدد.
	تعزيز البنية التحتية للاعتماد والتفتيش والفحص وجعلها أكثر فاعلية من خلال استحداث وتطوير مختبرات الفحص المعتمدة دولياً ومحلياً بحيث تلبي جميع الفحوص المطلوبة داخلياً وخارجياً.
	توحيد معايير وأسس التفتيش لدى جميع مفتشي الغذاء في المراكز الجمركية وتطوير دليل التفتيش الوطني.
	اعتماد برامج تفتيش إلكترونية على الغذاء المتداول.
	إقرار قانون حماية المستهلك بما يعزز آليات حماية المستهلك لدى الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
	إقرار القانون المعدل لقانون المواصفات والمقاييس.
	اعتماد مختبرات الغذاء لـ ١٥ فحص لمواد غذائية (جرثومي وكيميائي).
تحسين انسياب المنتجات المحلية ونفاذها إلى الأسواق العالمية من خلال إنشاء شبكة ربط مع الموردين المحليين والخارجيين	تطوير وتحسين شبكات الاتصال بين القطاعين العام والخاص بما يخدم القطاع الصناعي ويساعد في حل المشاكل التي تواجه القطاع.
	دعم الشركات الأردنية المؤهلة للمشاركة ضمن بعثات تجارية أردنية و/أو الأجنحة المقامة لتمثيل الأردن في المعارض الدولية.
رفع جودة المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية	مراجعة التشريعات المتعلقة بالجودة وشهادات الفحص والمختبرات وتحليل الفجوات بين التشريعات الحالية ومتطلبات التصدير فيما يتعلق بالجودة وشهادات الفحص.
	عقد اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة مع الشركاء التجاريين.
	إطلاق موقع إلكتروني بالتشريعات المتعلقة بالجودة وشهادات الفحص ليسهل الوصول إليها ومتابعة أي مستجدات ومتطلبات دولية في هذا المجال وتوفيرها للصناعيين وباللغتين العربية والإنجليزية.
	بناء القدرات البشرية والمؤسسية المتصلة بالجودة على جميع مستويات النظام البيئي وكذلك بناء ثقافة جودة خاصة بذلك.
تعزيز آليات حماية المستهلك	إعداد سياسة للتموين وحماية المستهلك .
	تطوير آليات مراقبة الأسواق.
	إقرار قانون الصناعة والتجارة المعدل الذي يشمل تغليظ العقوبات على المخالفين وصلاحيات التسعير للسلع غير الأساسية.
إحداث التوازن في الأسواق في حال ارتفاع الأسعار في السوق المحلي بشكل غير مبرر من خلال تعزيز دور المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية	إنشاء أسواق جديدة للمؤسسة الاستهلاكية المدنية في مختلف محافظات المملكة حسب الحاجة.
	متابعة تحديث أسواق المؤسسة الاستهلاكية المدنية: تجهيز وتحديث أسواق غور المزرعة، الشونة الجنوبية ،غور الصافي ،رأس العين، اربد، العقبة.
	تشجيع التعاونيات لتوفير السلع الأساسية في جميع مناطق المملكة.

مؤشرات الأداء الرئيسية- التجارة والتنافسية

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
النمو في الصادرات الوطنية	٤,٨ مليار	٪٥	٪٧	٪١٠
النمو في حجم الإنتاج في القطاع الصناعي	٥,١٧ مليار	٪٣,٥	٪٤	٪٥
حصة القطاع الصناعي من مجموع التسهيلات الائتمانية (نسبة)	٪١٥	٪١٨	٪٢٢	٪٢٥
مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	٪٢٢	٪٢٣	٪٢٥	٪٢٧
مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	٪٦٨	٪٦٦	٪٦٣	٪٦١
النمو في العمالة المحلية في القطاع الصناعي	٢٣٦ الف	٪٥	٪٦	٪٧
النمو في العمالة المحلية في قطاع الخدمات	١,٠٩٨ مليون	٪٣	٪٤	٪٦
زيادة الاستثمارات	٢,٢ مليار	٪٧,٨	٪٨,٣	٪٨,٨

بيئة الأعمال

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تعزيز وتطوير المناخ الاستثماري للمملكة وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار	تعزيز قدرات هيئة الاستثمار الأردنية لتقديم الخدمات بما فيها خدمات ما بعد التأسيس وفق افضل الممارسات العالمية.
	وضع استراتيجية وطنية للاستثمار للسنوات العشر القادمة.
	تنظيم عدد من المهمات وتبني افضل المبادرات والوسائل الترويجية لجذب الاستثمارات للدول المستهدفة.
	تسريع إنشاء النافذة الواحدة وفق أفضل الممارسات العالمية وتقديم خدماتها إلكترونياً.
وضع خطة استراتيجية لترويج الاستثمار موجهة نحو استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص عمل للأردنيين	تنظيم وعقد المؤتمرات والندوات الاقتصادية داخل وخارج الأردن بما فيها مؤتمر المغتربين الأردنيين وبشكل دوري.
	تعزيز الترويج مع الشركات المحلية والأجنبية على الإنترنت من خلال منصة لتبادل المعرفة تديرها هيئة الاستثمار الأردنية.
	جمع وتحليل البيانات والمعلومات حول الدول المستهدفة.
استحداث فرص استثمارية وتوزيع هذه الفرص على محافظات المملكة	تطوير خرائط استثمارية لكافة محافظات المملكة.
	تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة والاستفادة من الفرص والمزايا الاستثمارية القائمة فيها من خلال تطوير البنية التحتية الجاذبة .
	توسعة نطاق المدن الصناعية لتشمل جميع محافظات المملكة من خلال إنشاء مدن صناعية إضافية تشمل محافظات المملكة.
	إنشاء مكاتب تمثيل لهيئة الاستثمار خارج العاصمة لدى غرف الصناعة والتجارة.
خفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية في الأردن	مراجعة رسوم تأسيس الشركة، وخصوصا رسوم التسجيل التي تدفع لغرفة الصناعة وغرفة التجارة، وأمانة عمان الكبرى، للحصول على رخصة مزاولة المهن.
	دراسة إمكانية تجديد الرخصة لعدة سنوات (٣ أو ٥ سنوات) وإعطاء حافز للسداد المبكر من خلال هيكلة الرسوم لكافة تراخيص الشركات الصغيرة.
	مراجعة التكاليف الخاصة بإيصال الكهرباء لتوفير وإيصال الخدمة.
	دراسة إنشاء سجل إلكتروني وطني للعقار لتتبع ملكية المنازل، والمعاملات، يبين جميع الحقوق والالتزامات القانونية المترتبة على العقارات وبحيث تظهر قيمتها الحقيقية.
تبسيط الإجراءات الإدارية لاختصار الوقت لرجال الأعمال	إجراء المعاملات الإدارية المتعلقة بعمليات الأعمال (على سبيل المثال تسجيل الشركات، والحصول على رخصة بناء) باستخدام نافذة واحدة على الإنترنت.
تحسين نوعية الخدمات للشركات المحلية والأجنبية	دراسة التشجيع على إقراض الشركات المتعثرة والقابلة للحياة، أو الاستثمار فيها وإعادة رسملتها.
	حماية صغار المساهمين في شركات المساهمة العامة.
	تمكين الشركات من تقديم الشكاوى إلكترونيا.
	التشجيع على الإيداع الإلكتروني ودفع الضرائب عبر الإنترنت.
	دراسة منح فترة سماح للشركات قبل سريان القوانين والأنظمة الجديدة بما يتيح للشركات إعادة تنظيم أعمالها وفقا للتشريعات الجديدة، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
تشجيع أفضل الممارسات العالمية في حوكمة الشركات	تشجيع مديري الشركات على المشاركة في برامج تدريبية متخصصة حول أفضل ممارسات حوكمة الشركات.
	دراسة إمكانية إلزام المؤسسات المدرجة للاكتتاب العام بتقديم تقارير تفصح عن المتطلبات المالية وغير المالية.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تحسين الإطار القانوني المتوفر للشركات المحلية والأجنبية	دراسة الإطار القانوني لإنفاذ الضمانات خارج المحكمة، حيث يمكن للدائنين والمدينين الاتفاق على إجراءات خارج المحكمة.
	مأسسة تحليل الأثر التنظيمي كجزء من مناقشة للسياسات والإصلاحات التنظيمية قبل رفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.
	تطوير قانون الشركات ليتواكب مع افضل الممارسات العالمية وتطبيق دليل قواعد حوكمة الشركات بشكل إلزامي من خلال القانون.
	إقرار قانون إعادة التنظيم والإفلاس والتصفية.
	إقرار قانون المعاملات الإلكترونية.
	دعم الشركات المتوسطة والكبيرة لتطبيق المعايير المطلوبة في مجالات الحقوق المالية للأطراف المعنية وتعزيز نظام المساءلة، وبيئة الرقابة الداخلية؛ والتدقيق والشفافية وممارسات الإفصاح.

مؤشرات الأداء الرئيسية– بيئة الأعمال

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
التصنيف في مؤشر التنافسية العالمية	المرتبة ٦٤	المرتبة ٦٠	المرتبة ٥٥	المرتبة ٥٠
تصنيف سهولة ممارسة الأعمال	المرتبة ١١٧	المرتبة ١١٠	المرتبة ٩٠	المرتبة ٧٥

رأس المال من أجل النمو

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تحسين الشفافية والعمق المالي	إنشاء شركة المعلومات الائتمانية بحيث تساهم في تقليل مخاطر الائتمان وزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
	تأسيس لجنة وطنية توجيهية ولجنة فنية برئاسة البنك المركزي لنشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع بهدف تعزيز الوعي المالي بما يساعد على زيادة استخدام الخدمات المالية وبالتالي تحسين العمق والانتشار المالي.
	تطوير نظام المدفوعات الوطني لتعزيز العمق والانتشار المالي.
	تعزيز إطار حماية المستهلك المالي من خلال إصدار تعليمات للتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.
التشجيع على استخدام الإقراض مقابل الضمانات المنقولة للشركات، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.	مراجعة قانون وضع الأموال المنقولة وغير المنقولة ضمانا للدين.
زيادة ضمانات القروض المتوافرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية	إعادة هيكلة الشركة الأردنية لضمان القروض لتعزيز دورها في توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
زيادة الأموال المتاحة لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة	توفير برامج تمويلية من البنك المركزي موجهة لدعم قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة ولآجال تتواءم مع الاحتياجات التمويلية للعملاء.
	إنشاء صندوق لدعم المشاريع الناشئة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
	التشجيع على تطوير خدمات القيمة المضافة التي تقدمها شركات معلومات الائتمان.
	التعاون وتبادل المعلومات بشأن السجل الائتماني بين جميع المؤسسات المزودة للائتمان (مثل المؤسسة الأردنية لضمان القروض، ومؤسسات التمويل الميكروي) وشركة المعلومات الائتمانية.

مؤشرات الأداء الرئيسية- رأس المال من أجل النمو

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
تصنيف مؤشر الحصول على الائتمان	المرتبة ١٨٥	المرتبة ١٠٤	المرتبة ٨٩	المرتبة ٧٠
النسبة المئوية للقروض المصرفية المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة	٪٩	٪١٢	٪١٣	٪١٤
تصنيف توافر رأس المال المغامر	المرتبة ٢٣/ ١٤٤	المرتبة ٢٢/ ١٤٤	المرتبة ٢١/ ١٤٤	المرتبة ٢٠/ ١٤٤
تغطية مكاتب الائتمان (النسبة المئوية من السكان البالغين)	٪٠,٠	٪٢٠	٪٣٠	٪٥٥

الريادة في الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها وحفز الشركات الناشئة	إقرار استراتيجية وطنية لتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة.
	تصميم برامج تدريبية وتأهيلية تراعي احتياجات المرأة.
تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية كإقرار قانون المشاريع الصغيرة المتوسطة وتلك المتعلقة بتفعيل آليات التمويل بضمان الأموال المنقولة	إعداد وإقرار قانون المشاريع الصغيرة المتوسطة.
توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويل والخدمات المالية والمصرفية المختلفة	تحديد إخفاقات السوق في تخصيص التمويل الرسمي اللازم للمشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة، من أجل زيادة فرص وصولها إلى الائتمان وتمويل شراء الاسهم (الشراكة برأس المال)، بما في ذلك المشاريع الناشئة.
	وضع برنامج تمويل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة.
	مضاعفة حجم القروض المصرفية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
	زيادة حجم رأس المال الابتدائي ورأس المال المغامر المتاح لتنمية المشاريع الناشئة.
	زيادة حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العطاءات الحكومية بنسبة لا تقل عن ٢٠٪.
خلق أسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة محليا وزيادة قدرة هذه المشاريع للتصدير	إطلاق دراسات ومشاريع بحثية محلية لتسليط الضوء على نقاط القوة والاحتياجات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الصادرات الخدمية.
	الترويج لنماذج حقوق الامتياز Franchise كمنهج لبناء السوق.
	تكثيف وتوسيع برامج وأنشطة تطوير وزيادة المبيعات في السوق المحلي والصادرات إلى الأسواق المستهدفة ورفع تنافسيتها العالمية.
وضع إطار عام لسياسات الصناعات الثقافية والإبداعية تعمل على تعزيز وتوسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بها	خلق روح الريادة والمبادرة لدى خريجي الجامعات والمعاهد التعليمية من خلال فتح قنوات اتصال دورية مع بداية كل فصل دراسي مع المعنيين من القطاع الخاص، وإدخال مساقات في التعليم تعنى بالابتكار وربط أصحاب الأفكار ومشاريع التخرج الطموحة والمبدعة مع القطاع الخاص.
	برامج التوعية والترويج بأهمية حقوق الملكية الصناعية.
	إنشاء حاضنات أعمال بين الجامعات والقطاع الخاص ولدى الغرف الصناعية والتجارية في المحافظات.
	توفير الدعم اللازم لصندوق تنمية المحافظات لتمكينه من تحقيق أهدافه في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الاستثمارية.
تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل والتكامل مع استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل الوطنية	إعداد دراسة حول الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل بهدف دراسة الجوانب الاجتماعية التي تسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب.
	وضع برامج لتدريب للخريجين بالشراكة مع القطاع الخاص.
	تشجيع التعليم المهني أكثر من الأكاديمي.
	اعتماد آليات لابتعاث وتبني الطلاب المتفوقين من قبل شركات القطاع الخاص.
تعزيز القدرات المحلية في مجال البحث العلمي والابتكار	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للعلوم والابتكار.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تعزيز دور صندوق تنمية المحافظات في تمويل المشاريع الاستثمارية وزيادة مخصصاته	تقديم المساعدة للرياديين لتطوير الأفكار والمشاريع الاقتصادية واستقطاب طلبات الدعم على مدار العام من مختلف محافظات المملكة.
	إقامة المشاريع الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية وتعزيز ثقافة الأعمال الريادية في محافظات المملكة.
	العمل على إعطاء حوافز تشجيعية لصندوق تنمية المحافظات لغايات الاستثمار في المدن الصناعية.
	إعطاء المشاريع الاستثمارية المولدة لفرص العمل أولوية في الحصول على الدعم المالي.
	إعداد إطار تشريعي يسهل إنشاء وتنمية صناديق رأس المال المغامر.

مؤشرات الأداء الرئيسية- الشركات الصغيرة والمتوسطة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
الوقت اللازم لإنشاء شركة (بالأيام)	١٢,٠	١٠,٠	٨,٠	٦,٠
بيئة ريادة الأعمال	المرتبة ٧١	المرتبة ٦٦	المرتبة ٦٤	المرتبة ٦٢
تصنيف مؤشر الجاهزية الشبكية	المرتبة ٤٤	المرتبة ٤٢	المرتبة ٣٦	المرتبة ٣٢

العناقيد القطاعية للنمو

(تم اعتماد السيناريو المستهدف فيما يتعلق بالمبادرات والمؤشرات القطاعية لجميع العناقيد، كون وثيقة الأردن ٢٠٢٥ تركز بشكل خاص على هذه العناقيد)

الجزء ١ –الهندسة والإنشاءات

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير الخدمات الهندسية للتوجه للتصدير	تحديث التشريعات الأردنية للعمارة لتطوير معايير واضحة لشركات الهندسة المعمارية والهندسة الجديدة في الأردن.
تعزيز وتطوير الإطار التنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الاستثمار في الإنشاءات	توفير معلومات حول احتياجات السوق (على سبيل المثال مساكن الفقراء ومحدودي الدخل).
تعزيز القدرات البشرية في القطاع	تدريب الداخلين الجدد من الأردنيين لسوق العمل في هذا القطاع.
ربط العنقود مع العناقيد الأخرى	التسويق لخدمات العنقود عن طريق الربط مع العناقيد الأخرى.

الجزء ٢ – الرعاية الصحية والسياحة العلاجية

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
أعمال القطاع وتعزيز الحملات الترويجية	تأسيس "جمعية السياحة العلاجية الأردنية" لتوثيق التعاون مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك خدمات الضيافة، والنقل، والترفيه.
	إعادة تطوير هوية السياحة العلاجية في الأردن كرعاية طبية ذات مستوى مميز بدلا من كونها وجهة للسياحة العلاجية ذات التكلفة المنخفضة.
	تطوير حملة مركزية وشاملة للترويج تستهدف العملاء ذوي الأولوية، والاستفادة من قنوات الاتصال المتاحة.
	التفاعل النشط مع وزارات الصحة في الدول العربية، ومقدمي التأمين الوطني في البلدان الأخرى، ومقدمي خدمات التأمين الصحي العالميين لإبرام اتفاقات لتقديم الخدمات المتخصصة التي يحتاجونها.
	تطوير الروابط مع مؤسسات محددة في الأسواق ذات أفضل الممارسات.
	دراسة جدوى إنشاء شبكة سياحة علاجية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الجهات المعنية الرئيسية في لبنان، والإمارات العربية المتحدة والأسواق الرئيسية الأخرى.
	تطوير برنامج خاص للسياحة العلاجية تقدمه الملكية الأردنية لتقديم الخدمات الطبية الجوية المتخصصة في سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتسهيل القدوم إلى الأردن (للمرضى والأسر).
تطوير ودعم الأنشطة المساعدة والبنية التحتية	تشجيع مساهمة القطاع الخاص في مرافق طبية جديدة حول المرافق القائمة وتطوير صناعات خدمات الدعم (غير الطبية) التي تستهدف المرضى الأجانب وعائلاتهم، لتعزيز بقائهم لفترة أطول.
	بناء عيادات الرعاية النهارية للمرضى الأجانب.
	توسيع مرافق النقاهة وإعادة التأهيل المتخصصة في البحر الميت وغيره من المنتجعات، ووصلها بالمستشفيات، لتقديم عروض متكاملة للعملاء.
	إقرار قانون للمساءلة الطبية.
	وضع مجموعة من المعايير للسياحة العلاجية استنادا إلى المعايير الدولية.

الجزء ٣ – علوم الحياة

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا الحيوية الطبية في الأردن	توحيد المتطلبات التقنية لتسجيل المستحضرات الدوائية واختصار المدد الزمنية لإجراءات التسجيل والاعتماد.
	التفاعل مع الجامعات لتطوير برامج تدريب في الجامعات الأردنية في "العلوم التنظيمية الطبية".
دعم نشاطات البحث والتطوير والابتكار في المنتجات الدوائية	إعداد وإقرار قانون الملكية الفكرية المتخصص في أنشطة البحث والتطوير في الصناعات الدوائية.
ملء الثغرات في سلسلة القيمة	تشجيع الشركات الدوائية الأجنبية على إقامة فروع لها في الأردن في القطاعات المختلفة، لتشجيع نقل المعرفة وتطوير مركز شامل.
	تشجيع عقد اتفاقيات الشراكات والاندماج مع شركات عالمية من أوروبا وأمريكا الشمالية.
	تعزيز الحوار بين قطاع الصناعات الدوائية وقطاع الرعاية الصحية لضمان أن مقدمي الرعاية الصحية في الأردن يشتركون ويشترون المنتجات الدوائية الأردنية حيثما كان ذلك ممكنا.

الجزء ٤ – السياحة والمؤتمرات

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير المنتج السياحي وتعزيز تنافسيته	تحقيق التوازن في توزيع الخدمات والمنشآت السياحية جغرافياً على المحافظات.
	تفعيل نظام إدارة المواقع السياحية.
	تطوير المواقع السياحية المهمشة وغير المستغلة.
	تطوير أنماط سياحية جديدة، مثل السياحة الدينية وسياحة المؤتمرات، السياحة البيئية، السياحة الصحراوية، سياحة التسوق، وغيرها.
	تعزيز التنمية وبناء الفنادق والنزل البيئية في المواقع البيئية الرئيسية في الأردن (مثل وادي نهر الأردن، وادي رم، والمحميات الطبيعية ، وغيرها).
	تطوير الفنادق وأماكن الإقامة بتصنيف نجمتين وثلاثة نجوم وأربعة نجوم لتطوير قطاع السياحة ومتوسطة التكلفة.
	استحداث مسارات سياحية جديدة، وتطوير القائم منها في مختلف محافظات المملكة.
	دعم وتوسيع المراكز الفنية وتشجيع المعارض الإقليمية، والمهرجانات الفنية والأنشطة السياحية الثقافية الأخرى للمقيمين والزوار.
تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية، وتحسين خدمة النقل السياحي	تطوير النقل السياحي من خلال إيجاد روابط نقل سريعة ومباشرة بين المواقع السياحية الأساسية (عمان، مطار الملكة علياء الدولي، والبحر الميت والبتراء وجرش) والوجهات الجديدة ذات الأولوية.
	تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية والأثرية والتراثية ، والاستمرار في صيانتها لتحسين جاذبية هذه المواقع وإدامتها.
الترويج والتسويق السياحي الخارجي والداخلي	التوجه إلى الأسواق الجديدة وغير التقليدية.
	زيادة التركيز على شرائح السياح التي تهتم وتبحث عن منتجات سياحية متخصصة (علاجية، دينية، بيئية، الاستشفاء والنقاهة وغيرها).
	تعزيز الدراسات والأبحاث للأسواق الدولية المستهدفة لتوجيه عملية صنع القرار.
	النظر بجدية في ملف الجنسيات المقيدة مع النظر في موضوع إصدار فيزا إلكترونية.
	تطوير حملات السياحة الداخلية مثل " الأردن أحلى" والتجربة الأردنية " وخصوصا في المقاصد السياحية الرئيسية.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
زيادة التشغيل وتطوير الموارد البشرية	تطوير المناهج التعليمية والتدريبية المتعلقة بقطاع السياحة من خلال تعاون وزارة السياحة والأثار مع الجهات المعنية مثل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والعمل والقطاع الخاص.
	فتح المجال أمام القطاع الخاص لإدارة مراكز التدريب التابعة لمؤسسة التدريب المهني وفقاً لشروط يتم الاتفاق عليها مع الحكومة.
تعديل التشريعات الداعمة والناظمة للقطاع السياحي	تعديل التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة للقطاع السياحي الأردني وبما يتناسب وتطورات العمل السياحي، وتحديداً فيما يخص قضايا الاستثمار السياحي والضرائب والكهرباء. الإسراع في إقرار قانون جديد للسياحة.

مؤشرات الأداء الرئيسية – قطاع السياحة

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	٪٦,٥	٪٧,٥	٪٨,٥	٪٩,٠
الدخل السياحي (مليون دينار)	٢,٩٢٣	٤,٠٠٠	٥,٢٠٠	٦,٥٠٠
أعداد السياح القادمين إلى المملكة من مختلف الجنسيات عدد سياح المبيت (فرد)	٣,٩٤٥,٣٦٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠
أعداد السياح القادمين إلى المملكة من مختلف الجنسيات عدد سياح المجموعات السياحية	٤٣٢,٨٧٨	٦٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
معدل إقامة سياح المجموعات السياحية (ليلة سياحية)	٤,٣	٦	٨	١٠
نسبة عدد المنشآت السياحية عمان (٪) : المحافظات (٪)	عمان (٧٠٪) المحافظات (٣٠٪)	عمان (٦٢٪) المحافظات (٣٨٪)	عمان (٥٥٪) المحافظات (٤٥٪)	عمان (٥٠٪) المحافظات (٥٠٪)
عدد الغرف الفندقية في المحافظات باستثناء العاصمة/ (غرفة)	٢٦,٣٧٠	٤٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
عدد العاملين في القطاع في المملكة (ألف فرد)	٤٦	٨٠	٩٥	١١٠
نسبة التشغيل في القطاع عمان (٪): المحافظات (٪)	عمان (٧١٪): المحافظات (٢٩٪)	عمان (٦٠٪): المحافظات (٤٠٪)	عمان (٥٠٪): المحافظات (٥٠٪)	عمان (٤٠٪): المحافظات (٦٠٪)
تحسين ترتيب المملكة وفقا لمؤشر التنافسية العالمي لقطاع السياحة والسفر (WEF)	٦٠	٥٠	٤٥	٤٠
زيادة عدد مواقع التراث العالمي	٤ مواقع	٥ مواقع	٨ مواقع	١٠ مواقع

الجزء ٥ – الخدمات الرقمية وخدمات الأعمال

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير الأردن ليكون مركز «تكنولوجيا متوسطة» في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	توطيد مكانة الأردن كمركز للاتصال أو كمركز لتوفير الخدمات التجارية والخدمات باللغة العربية.
	تفعيل الشراكة بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجميع القطاعات الأخرى ذات الأولوية (الصناعات الدوائية والخدمات البنكية وخدمات الأعمال والتعليم والصحة) عن طريق التعاون لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمالها.
تطوير قطاعات بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع القطاعات النامية الأخرى ذات العلاقة	تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية على المشاركة في تطوير المنتجات (end–to–end) من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التسويق، في تطبيقات جديدة للقطاعات المستهدفة في الأردن.
تحديث البنية التحتية والبيئة الممكنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتضاهي المعايير الدولية	استكمال شبكة الألياف الضوئية ذات السرعات العالية.
	إنفاذ وتفعيل جميع القوانين والأنظمة الخاصة بشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقا للمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال.
	تسهيل إجراءات منح التراخيص لشركات الاتصالات بكافة أنواعها، والتشجيع على مشاركة البنى التحتية، مما يزيد من نسب انتشار واستخدام التكنولوجيا والاتصالات في المملكة.
	اعتماد معايير وطنية لأمن الشبكات والمعلومات.
التوسع السريع في جهود التسويق وتطوير الأسواق الدولية	تعزيز التعاون والتنسيق في التسويق العالمي والترويج للصادرات على المستوى الدولي.
	تشجيع ودعم جهود البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأفكار الخلاقة.
	تطوير وتوسيع المحتوى العربي والمحتوى الوطني بشكل يسهل الاستخدام ويزيد من إنتاجية القطاعات.
رفع مستوى الحكومة «الذكية» لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دعم الشركات المتوسطة والصغيرة لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات لزيادة صادراتها.
	الوصول إلى الحكومة الذكية من خلال تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع الاستثمار في مجال البحث والابتكار.
	تطوير المشتريات الحكومية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سوف تشجع البحث والابتكار وتنمية تسجيل ونشر IP الجديدة.

مؤشرات الأداء الرئيسية – قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي	٪١٢,٥	٪١٣,٥	٪١٤,٣
معدل نمو إيرادات القطاع	٪٢,٥	٪٤,٣	٪٦,٣
معدل نمو الاستثمار الإجمالي	٪٧,٧	٪٩,٨	٪١١,٥
نسبة العاملين في القطاع من إجمالي عدد العاملين	٪٢,٥	٪٤	٪٦,٥
معدل نمو صادرات القطاع	٪٧	٪٨,٥	٪٩
معدل نمو انتشار الشبكة العنكبوتية	٪٥,٣	٪٢	٪١
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت للحصول على خدمات الحكومة الإلكترونية من إجمالي مستخدمي الإنترنت.	٪١٣	٪١٣	٪١٦
نسبة الجهات التعليمية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية	٪٢٢	٪١٠٠	٪١٠٠
نسبة الجهات الصحية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية	٪١٩	٪١٠٠	٪١٠٠
نسبة الجهات الحكومية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية	٪٢٦	٪١٠٠	٪١٠٠

الجزء ٦ - الخدمات المالية

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
ضمان تحقيق الاستقرار المالي وتطبيق أفضل ممارسات	توسيع المظلة الرقابية وإجراءات البنك المركزي، لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية والتي لا تخضع لأي جهة رقابية بما يساعد على تطوير أنشطتها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.
	إيجاد مجلس شراكة (قطاعي) بين جميع الجهات القائمة على القطاع المالي، وذلك بهدف تنسيق الأعمال والسياسات، وإصدار التعليمات اللازمة فيما يتعلق بالمشاريع والأهداف المشتركة والمتعارضة بين الدوائر والمؤسسات المختلفة.
سلامة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وزيادة القدرة التنافسية مقابل المراكز المالية والمصرفية الإقليمية.	تعديل قانون كل من البنوك، والبنك المركزي، ومراقبة أعمال الصرافة، وضمان الودائع وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية.
	مواكبة آخر التطورات في مجال الرقابة على أعمال المصارف لضمان سلامة أعمالها ومساهمتها الإيجابية في الاقتصاد.
	تعزيز تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية لدى البنوك بما يضمن سلامة أوضاعها وتعزيز تنافسيتها إقليميا وعالميا.
	تعزيز أطر العدالة والشفافية في التعامل مع عملاء البنوك وحماية مصالحهم.
	تعزيز دور مؤسسة ضمان الودائع في شبكة الحماية المصرفية.
	تأهيل الأردن لتقديم الخدمات المالية على المستوى الإقليمي، من خلال تطوير التشريعات التي تخص القطاع المالي.
	تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال، وزيادة إنفاذ الالتزامات القانونية الدولية للبنوك.
	العمل على توفير حلول النزاع البديلة، بما في ذلك الوساطة والتحكيم في الخدمات المالية كافة، وفق أفضل الممارسات الدولية، ووضع الأطر القانونية المنظمة لذلك.
تطوير قطاع التأمين وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية	استمرارية إصلاح قانون الضمان الاجتماعي.
	التعريف بمزايا الاستثمار في قطاع التأمين الأردني، ومتابعة الخطط التنفيذية لتأهيل الأردن كمركز تأمين إقليمي.
	متابعة وزارة الصناعة والتجارة / التأمين لإصدار مشروع "قانون التأمين"، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وحث شركات التأمين على الاندماج في مؤسسات أكبر.
	تنمية المدخرات وتعزيز مهارات العاملين في قطاع التأمين.
	إعادة دراسة متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين لتعزيز ملاءتها المالية وتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالأخطار بنسب أعلى.
	تطوير شبكات الأمان المالي لزيادة الحماية لحقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين من وثائق التأمين في حال إفلاس شركات التأمين.
	رفع كفاءة مؤسسات قطاع التأمين وتعزيز المنافسة الإيجابية، وتفعيل تسوية النزاعات التأمينية بما يكفل توفير الوقت والجهد.
استخدام أوسع للبرامج الذكية والتكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية	كفاية تغطية الأنظمة القانونية للمبادئ القانونية لأنظمة الدفع في المملكة.
	الإشراف والرقابة على نظم الدفع والتسويات.
	استراتيجية شاملة لنظم مدفوعات التجزئة الإلكترونية.
	رفع كفاءة متطلبات أنظمة الدفع والتقاص والتسويات، وتعزيز الوصول والمشاركة في نظام المدفوعات الوطني.
تطوير البنية التقنية والفنية لسوق رأس المال	تعديل قانون الأوراق المالية بما يتفق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.
	نظام تداول إلكتروني جديد لبورصة عمان.
	نظام للرقابة على تداول الأوراق المالية.
	نظام إفصاحي إلكتروني للشركات المدرجة وشركات الوساطة.
	القيام بحملات لتوعية المجتمع المحلي للتعريف بسوق رأس المال والفرص الاستثمارية المتاحة.
	رفع مستوى الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل مركز إيداع الأوراق المالية.
تعزيز الدعم المقدم للسوق الثانوي والرهن العقاري، وتوفير مصادر أموال منخفضة الكلفة للسوق الثانوي للرهن العقاري	التعاون مع مؤسسات تمويل دولية من أجل الحصول على قروض ميسرة طويلة الأجل.
	التعاون مع البنوك الإسلامية لإصدار صكوك إسلامية.
إطلاق مشروع نشر الثقافة المالية والمصرفية المجتمعية (محو الأمية المالية (Financial Literacy))	وضع خطة عمل للبدء في تضمين المناهج الدراسية للطلاب مواضيع تساهم في خلق الثقافة المالية

مؤشرات الأداء الرئيسية- الخدمات المالية

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
معدل التضخم	٤,٠–٥,٠٪	٤,٠–٥,٠٪	٤,٠–٥,٠٪
نسبة كفاية رأس المال للبنوك	< ١٤٪	< ١٤٪	< ١٤٪
مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	١٣,٥٪	١٥,٠٪	١٧٪
معدل النمو الحقيقي لقطاع خدمات المال والتأمين	٧,٥٪	٩,٠٪	١٠,٠٪